

واما اذا علمنا حقيقة فلا وايضا اختلافه ان العواض مدركة كما ان النفس  
 كذلك والمدركة هو النفس حقيقة واللازمي ذهب الجرمي فعلى الوجود العجب  
 يصلح ان يكون مثلا للامان لذات الانسان وعلم الغافي لا يصلح الامتثال  
 للامان بحيزه فبما كونه للمناقضة محال وان كان بعضا منها حقيقة المشاكاة واما  
 اعلم حقيقة الحالة في العلم العواض التي تلحق بالاشياء ان العوض من هذا الطام  
 حقيقة الغامق ودفع ما اورد الخليل في قوله والعواض الذاتية التي تلحق  
 الشيء ما هو موهوم ان العواض التي تلحق الشيء لذاته بل لا يمكن ان يكون  
 بينا للشيء فكيف يكون محموله مستله من العلم ونشأه اللطائف المشابهة الاولى  
 في الشبوت بالوسطه في العلم لا يشترط العلم بالوسطه فيما وصل للجواب  
 ان العواض لذاته انتفاء الاحتياج الى الوسطه في الشبوت دون الوسطه  
 في العواض لا اشكال فان قلت طلامه قد يفتقر منه كاشية مخالفة لطامه  
 في طامه شرط الطامه لان قاله تلك الكاشية ان الحيز في العوض من الاول  
 هو انتفاء الوسطه في العوض وهي التي يكون معروفه لتلك العواض دون غيرها  
 الوسطه في الشبوت التي هي علم يشهد بقوله في قوله ان العواض من الاعراض  
 الذاتية للسطح مع انها قد قامت على محلها من المبداه الفعالي وهو الوسطه في العوض لا  
 في الشبوت فلهذا كان المتصور في سببها بان يحمل كلامه في هذه الكاشية فان اولها  
 في الشبوت في الوسطه في العوض لا يظن انهم ما خالف في حيزها في العلم  
 لا يعرض له

هذا العلم هو العلم حقيقة بل لا يمكن ان يكون  
 ما كان ان العلم بالاشياء في العلم  
 لا حاجة الى العلم بالاشياء في العلم  
 هذا العلم هو العلم حقيقة بل لا يمكن ان يكون  
 ما كان ان العلم بالاشياء في العلم  
 لا حاجة الى العلم بالاشياء في العلم

بيان المراد مما اشار به في حركته بالارادة اللاهية للاشياء بل ان الحيوان  
 في الحركة بالارادة بالارادة المتحركة بالارادة لا تتأمن من العواض الذاتية  
 وهو ما يكون محمولات وح فالتشبيه بالاشياء من الاشياء باعتبار  
 لتأخره من الحيوان الذي هو جزء من الانسان وحيزه لا يبرهنه وانما كانت  
 كذلك لا يكون من الاعراض الذاتية لانها انما يكون خاتمة عن الموضوع  
 والجواب ان المتحركة بالارادة معيبين اعمدها وهو من الاعراض الذاتية لانها  
 وهو الانتقال من مكان الى مكان بالفعل انتقالا بالارادة وتأثيرها هو جزء  
 من الحيوان هو مبدأ هذا الانتقال فالتمثيل بالاشياء باعتبار المقع الاول  
 دون الثاني فلا اشكاله وليست بصحة وذلك لان كل شيء مستقدا  
 مخصوصا به يتبع عليه سبب ذلك الاستعداد آثاره خصوصية واعراضه  
 معينة تسمى بالانوار الطوبوية وتلك الآثار والاعراض لا يكون الاماوية له  
 ينبغي ان يكون مطلوبة وتعلم لا تقربا لانها حال الموضوع بالحقيقة واما الآثار  
 التي يتبع عليه سبب استعدادها اختصاصا به فهي بالحقيقة حال الامر  
 الاعم الذي ذلك الاستعداد بخصوصه بل وكذا الآثار التي يتبع عليه سبب  
 استعدادها لا يحصل له ما لم يقربها بخصوصها بالحقيقة حال الشيء الاض  
 الذي ذلك الاستعداد بخصوصه بل لا يخفى على كل من الاطلاع المناسب وتعلمه هو  
 البحث عما هو حال موضوعه بالحقيقة من ان لو حيزه العلم عما هي في الموضوع  
 حاصله لا انما الذي هو الموضوع الحقيق  
 العلم وهو انما العلم بالاشياء في العلم

هذا العلم هو العلم حقيقة بل لا يمكن ان يكون  
 ما كان ان العلم بالاشياء في العلم  
 لا حاجة الى العلم بالاشياء في العلم  
 هذا العلم هو العلم حقيقة بل لا يمكن ان يكون  
 ما كان ان العلم بالاشياء في العلم  
 لا حاجة الى العلم بالاشياء في العلم